

ملخص ورقة عمل :

الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب

الدكتور أحمين شفير

الموضوع المطروح علينا اليوم في هذا المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب هو هام جدا بالنظر للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم منذ الآن حوالي 30 سنة، وهي التحويلات التي أصبحت تعرف بالعولمة أو الكوكبة، والتحديات التي تنتظر البلدان العربية لإيجاد المكانة المواتية لها والتي تضمن لها مكانة نشطة في هذا الاقتصاد المعولم وتسمح لها ببناء اقتصاديات منتجة تمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وبالأخص فئة الشباب، من ضمن أولوياتها توفير الشغل اللائق .

ومن دون شك أن محرك هذه التحويلات هو "الثورة التكنولوجية" أو "الثورة الرقمية" وانعكاساتها ليس فقط على أنماط الإنتاج والعمل، والإدارة والتنظيم، والابتكار التكنولوجي للإنتاج...، بل كذلك على أنماط استهلاك السلع والخدمات، وظروف المعيشة والحياة.

هذه التحويلات ومحركها (الثورة التكنولوجية)، جعلت العديد من المفكرين من اقتصاديين وعلماء الاجتماع وآخرون يتحدثون عن "اقتصاد جديد" يحمل الكثير من التحديات في مجال الابتكار للإنتاج وما يتطلبه من مجهود في البحث العلمي والبحث والتطوير، الذي يحتاج هو بدوره لمجهود أكبر في مجال التعليم والتكوين والتأهيل، كما يحمل تحدي الرفع من الإنتاجية والتنافسية وما يستلزم من تغيير في أنماط الإنتاج وإدارة العمل وتنظيم سوق العمل...

بلداننا العربية تواجه في الواقع تحديا مزدوجا، الأول هو المتعلق بكسب رهان التكنولوجيا وما يتطلب ذلك من مجهود في كل الميادين وبالأخص مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي والبحث والتطوير، والثاني مرتبط بكسب رهان التشغيل وتقليص نسب البطالة وبالأخص لدى الشباب من الجنسين.

إذا فالإشكالية المطروحة أمامنا هي كيف يمكن للبلدان العربية أن تبني اقتصاديات متطورة تواكب التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية التي يعرفها العالم، وكيف يمكن أن توجّه ذلك باتجاه حل المشاكل الأساسية للسكان وبالأخص مشكل البطالة، أي كيف يمكن لها أن تضع سياسات كلية للتشغيل تعمل على إنشاء مواقع شغل دائمة ولائقة وفي نفس الوقت تواكب احتياجات السوق الجديدة. بمعنى آخر فإن التحدي اليوم هو كيف نربط سوق العمل بعالم الاقتصاد.



لكن السؤال الأساسي الذي يمكن طرحه هو: هل يمكن مواجهة هاذين التحديين من دون سياسات تنموية بعيدة المدى، تلعب فيها الدولة دورا مركزيا، تضع ضمن أولويتها بناء اقتصاديات منتجة أساسها التصنيع، لما له من آثار سحب أمامية وخلفية على القطاعات الأخرى، وتستخدم التخطيط الإستراتيجي والاستشراف كأداة جوهرية لتحقيق ذلك؟

هل يمكن مواجهة هاذين التحديين من دون سياسات كلية للتشغيل بعيدا عن البرامج الآنية والمؤقتة التي حتى وإن خففت من البطالة، فإنها لم تضع ضمن أولويتها إنشاء مواقع شغل لائقة تلبي احتياجات الاقتصاد وبالأخص الاقتصاد الجديد الذي نحن بصدد الحديث عنه.

في عملنا هذا، سوف نتطرق في نقطة أولى إلى مفهوم الاقتصاد الجديد والمعاني المختلفة التي يحملها، وكذا للمحتوى الذي يحمله، لأن هناك نقاش واسع حول مصطلح الاقتصاد الجديد، هل نقصد به الثورة التكنولوجية الجارية أمامنا وما تحمله من تحديات على مختلف المستويات (التعليم، التكوين، البحث العلمي، البحث والتطوير، الإنتاج، الإدارة والتسيير والتنظيم، أنماط الاستهلاك.. الخ)، أم نقصد به الاقتصاد بالمفهوم الليبرالي الجديد وما يحمله من مبادئ وإجراءات فاقمت من خطر المولنة (مولنة الاقتصاد) وخطر الفقر وتراجع القدرة الشرائية والطلب والذان هما من ضمن الأسباب العميقة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

مهما كانت المفاهيم التي يخذها هذا الاقتصاد، فإن تحدي اكتساب التكنولوجيا هو من أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية إذا ما أرادت كسب رهان المنافسة وإيجاد مكانة في الاقتصاد المعولم اليوم. في نقطة ثانية، سوف نتعرض بالتحليل لسوق العمل في البلدان العربية ومشكل البطالة وهيكلها، وكذلك لمختلف البرامج التي وضعت للحد منها (مع التركيز على التجربة المشجعة للجزائر) ونتائجها.

أخيرا سوف نتناول السياسات البديلة والتي بإمكانها أن تطرح الأسس الأولى لمواجهة التحديات التي تنتظر البلدان العربية، وهي السياسات التي تقوم على ضرورة العودة للسياسة التنموية الكلية والبعيدة المدى من أجل بناء اقتصاديات متطورة قائمة على المعرفة واكتساب التكنولوجيا، اقتصاديات منتجة منشئة لمواقع شغل دائمة ولائقة، كما تقوم على سياسات تشغيل تقوم على الربط بين متطلبات الاقتصاد الجديد وسوق العمل، كل هذا مع تحديد واضح لدور الدولة ومؤسساتها وبالأخص دور التخطيط الإستراتيجي.

الشيء الأكيد أن وضع هذه السياسات يتطلب تجسيد الحوار الاقتصادي والاجتماعي بين الأطراف الثلاثة انطلاقا من قناعة أنه ليس هناك تنمية من دون ديمقراطية.

* * * * *